



## بيان صحفي ١٦ نوفمبر ٢٠١٧

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٦ نوفمبر ٢٠١٧ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٨,٧٥% و ١٩,٧٥% على التوالي، وكذلك الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٩,٢٥%.

تراجع المعدل السنوي للتضخم العام والأساسي للشهر الثالث على التوالي في أكتوبر ٢٠١٧ ليسجل ٣٠,٨% و ٣٠,٥%، بعد ان سجل معدل قدره ٣٣,٠% و ٣٥,٣% في يوليو ٢٠١٧، على الترتيب. ويرجع ذلك الى انخفاض المعدلات الشهرية للتضخم العام في الفترة الاخيرة لتسجل معدل قدره ١,١%، وهو اقل من متوسط قدره ١,٦% في ذات الفترة من عام ٢٠١٦.

ويرجع معظم التضخم الشهري في أكتوبر أساساً الى ارتفاع أسعار خدمات التعليم مع بداية العام الدراسي. وبالتالي سجل المعدل الشهري للتضخم الأساسي ٠,٧% في أكتوبر ٢٠١٧ مقابل متوسط قدره ٠,٣% في اغسطس وسبتمبر.

وفي ذات الوقت استمر تراجع معدل تضخم السلع الغذائية مدعوماً بانخفاض اسعار السلع الغذائية الأساسية للشهر الثاني على التوالي. في حين ظلت أسعار السلع الاستهلاكية في معظمها دون تغيير.

ولقد استمر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الارتفاع للربع الثالث على التوالي ليسجل ٥,٠% في الربع الرابع من عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ومتوسط قدره ٤,٦% في النصف الثاني من عام ٢٠١٧/٢٠١٦، وهو اعلى معدل له منذ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. وقد تزامن ذلك مع استمرار انخفاض معدل البطالة الى ١١,٩% في الربع الأول من عام ٢٠١٧/٢٠١٨، مسجلاً أدنى معدل له منذ عام ٢٠١١/٢٠١٢.

وتشير البيانات الأولية الى استمرار النشاط الاقتصادي في التحسن. كما استمر التحسن في هيكل النمو الاقتصادي ليتسم بالمزيد من الاستدامة حيث انخفضت مساهمة الاستهلاك وارتفعت مساهمة صافي الصادرات.

وقد استمر معدل نمو الاستثمار الخاص في الارتفاع في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ للعام الثالث على التوالي، في حين استمر الاستثمار العام في النمو بمعدلات قوية. وقد سجلت قطاعات التجارة، الأنشطة العقارية، التشييد والبناء، وكذلك السياحة اكبر مساهمة في النمو الاقتصادي.

واستمر التقييد النقدي، وهو الأمر الضروري لتحقيق معدلات التضخم المستهدفة. وقد دعم ذلك كل من الارتفاعات السابقة لأسعار العائد الأساسية لدي البنك المركزي المصري بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الجنيه المصري أمام عملات الشركاء التجاريين مؤخراً.

ولقد ظلت النظرة المستقبلية للتضخم متنسقة مع تحقيق المعدلات المستهدفة وهي  $13\% (+/-3\%)$  في الربع الرابع من عام ٢٠١٨ ومعدلات أحادية بعد ذلك. وبالتالي، وفي ضوء ما سبق، قررت لجنة السياسة النقدية أن المستويات الحالية لأسعار العائد الأساسية ظلت مناسبة.

وتستمر اللجنة في متابعة التطورات الاقتصادية عن كثب ولن تتردد في تعديل سياستها لتحقيق استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

**قطاع السياسة النقدية**

تليفون: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)